

Distr.: General
26 November 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة

وانتهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ميتلاند (جنوب أفريقيا)

المحتويات

البند ٧٨ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من

جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد

أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing

.Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠.

البند ٧٨ من جدول الأعمال: استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (تابع)

١ - السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): قال إن عمليات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام تشكل أداة هامة لصون السلام والأمن الدوليين، وقد حققت هذه العمليات النجاح في سيراليون وتيمور ليشتي والبوسنة والهرسك وبريفلاكا. وأكد أن عمليات حفظ السلام يجب أن تكون ذات إطار زمني محدد يتم فيه تطبيق القرارات الدولية. وينبغي أن تنفذ هذه العمليات بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومن بينها موافقة الأطراف، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، والحياد، واحترام السيادة الوطنية.

٢ - واستطرد قائلاً إن الأمم المتحدة بدأت عملياتها في مجال حفظ السلام قبل ما يزيد على نصف قرن في منطقة الشرق الأوسط. إلا أن من المؤسف أن السلام في الشرق الأوسط لا يزال بعيد المنال، وذلك بسبب استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية وفي اتباع سياسة التوسع والاستيطان الاستعمارية، وقمع حقوق الإنسان العربي في الأراضي العربية المحتلة.

٣ - وأضاف أن الجمهورية العربية السورية تقدر عالياً التضحيات التي قدمها قادة وأفراد وحدات حفظ السلام العاملة في منطقة الشرق الأوسط، كما تشيد بالعلاقات الإيجابية بين المسؤولين السوريين ومسؤولي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وبين البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام.

٤ - وقال إن وفده يريد أن يتطرق إلى موضوع المشتريات في الأمم المتحدة بشكل عام، وفي مجال عمليات حفظ السلام بشكل خاص. فعلى الرغم من حدوث بعض التحسن، فلا يزال ظاهر الأمر يشير إلى أن معظم هذه المشتريات يتم من البلدان المتقدمة النمو؛ وأضاف أن وفده يؤكد ضرورة مواصلة زيادة المشتريات من البلدان النامية. كما أنه يعتقد أن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١) ومذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2002/56) المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ من شأنه أن يساهم في تعزيز التعاون بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات في مجال التخطيط للبعثات وإعدادها وتنظيمها.

٥ - السيد مينيلاو (قبرص) قال إن الدروس المستفادة من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تبرز الحاجة إلى توخي المزيد من الفعالية والانتشار السريع. وأوضح أن مدة عمليات حفظ السلام لا تطول إلا إذا انعدمت فعالية صنع السلام. فبالرغم من القرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة والمبادرات المتعاقبة التي قام بها الأمين العام، لم يتحقق تقدم بشأن مسألة قبرص، وذلك أساساً بسبب عدم توفر الإرادة السياسية لدى الجانب القبرصي التركي. وحسب ما أشار إليه مجلس الأمن في تموز/يوليه، فبالرغم من المحادثات المباشرة التي بدأت في كانون الثاني/يناير، فإن الجانب القبرصي التركي يتقاعس عن انتهاج سبيل بناء ويرفض المساعدة على حل المسائل الأساسية. فللسنة الثالثة على التوالي، يتقدم جيش الاحتلال التركي بمواقعه على طول خط وقف إطلاق النار في منطقة ستروفيليا، ونجم عن ذلك ما وصفه الأمين العام بأنه انتهاك واضح للوضع القائم. ومنذ يومين، نما إلى علم حكومته وقوع انتهاكات أخرى ارتكبتها الجيش التركي في المنطقة نفسها. ورفض تركيا على مر السنوات الاكتراث بقرارات مجلس الأمن التي تطلب إعادة الوضع العسكري الذي كان قائماً من قبل، وعجز قوة الأمم

٩ - وأضافت أنها ولئن كانت تقرر بالتقدم المحرز في إصلاح عمليات حفظ السلام، فإنها تريد أن تخص بالذكر أن الانتشار السريع وإدارة المعلومات وتحليلها تمثل بعض جوانب العمل الأساسية التي لا يزال يتعين إنجازها. وأعلنت أن وفدها يشجع المشاورات الجارية بين الأمانة العامة والدول الأعضاء في هذا الشأن، ويدعو الأمانة العامة إلى مواصلة هذه العملية من أجل تلبية الاحتياجات في مجال التمويل والمعدات والأفراد. كما حثت إدارة عمليات حفظ السلام على مواصلة التعاون مع مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن من أجل إحراز مزيد من التقدم في مجال التخطيط والأفراد والتدريب وتوفير معدات يمكن الاعتماد عليها للتقليل من خطر وقوع الحوادث والأمراض.

١٠ - السيد ماليك (السنغال): أعرب عن ترحيبه بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٥٣ (٢٠٠١)، بما في ذلك خروج تيمور ليشتي إلى حيز الوجود، والاكتمال الوشيك لأعمال بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وتوثق عرى التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، والأعمال الفعالة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وفي هذا الصدد دعا إلى تقوية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. وقال إن الدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا من شأنه أن يساعد أيضا على تعزيز السلام والحكم الرشيد في أفريقيا.

١١ - وأضاف أن وفده يعلق أهمية خاصة على المحافظة على النظام وسيادة القانون، وعلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أنه يرحب بتنامي الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد الوطني، ويدعو إلى تقديم مزيد من الدعم

المتحدة لحفظ السلام في قبرص عن التدخل، أمر ينعكس سلبيا على فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٦ - وذكر أن حكومته، إثباتا لانعقاد إرادتها السياسية على التوصل إلى حل سلمي، تقدمت باقتراح لإزالة الألغام من المنطقة العازلة، وأوضحت لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ولدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، أنها ستباشر هذا العمل انفراديا إذا اقتضى الأمر. كما قامت بتدمير ٥٠٠ ٤ من الأسلحة الصغيرة وفقا لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتطوعت بالمساهمة بثلاث ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بالإضافة إلى توفير المرافق والخدمات. وستكون الطائفة القبرصية التركية هي المستفيدة من مقترحات نزع السلاح التي تقدم بها الرئيس كليريدس، حيث أن من شأنها أن تفرج على موارد لتعمير الجزيرة.

٧ - وختاما، قال إن وفده يشيد بالتضحيات التي يبذلها موظفو الأمم المتحدة خدمة لقضية السلام، ويعبر عن امتنانه للبلدان المساهمة بقوات ولقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ولا سيما للدور الذي تقوم به في تسهيل الاتصالات بين الطائفتين اليونانية والتركية، ومن ذلك الحفل الذي تكلل بالنجاح الباهر والذي أقيم يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر للاحتفال بيوم الأمم المتحدة.

٨ - السيدة بولانيوس (غواتيمالا): قالت إن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا عنصر فعال يحفز على تسهيل انتقال بلدها إلى السلام في حدود الاختصاصات العريضة لولايتها. وقد حيا السيد بورتيلو، رئيس جمهورية غواتيمالا، وجود تلك البعثة باعتبارها "الضمير الحي للدولة".

بوضع استراتيجية شاملة لتحقيق السلام في منطقة اتحاد نهر مانو. ومن رأي وفده إن وضع خطة كاملة لتحقيق الأمن في منطقة غرب أفريقيا الفرعية برمتها أمر من شأنه أن يكون إحدى من النهج الجزأ الذي تتبعه الأمم المتحدة حالياً. كما أنه يكرر مطالبته بتعزيز الدعم المقدم لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويحث بقوة على أن يبدأ القيام في غضون الأسابيع القليلة القادمة برحلتها الثالثة وتنفيذ مهامها.

١٥ - وأعلن أن نيجيريا تؤيد إعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلام، وتطلب من الأمانة العامة أن تزيد جهودها الرامية إلى تقديم التدريب وإعادة التدريب للموظفين الجدد والقدامى. وفي هذا الشأن، قال إن وفده يترقب تقرير الحالة ضمن التقرير القادم للأمين العام. وذكر أن نيجيريا تتفق تماماً مع وكيل الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام في أن الإدارة يجب أن تركز على مجالات حفظ السلام حاسمة الأهمية التي من شأنها أن تضمن النجاح النهائي.

١٦ - وقال إن نيجيريا تؤيد توسيع قوائم الطوارئ لأنها ترى أنها الوسيلة المثلى لتحقيق الانتشار السريع في بعثات الأمم المتحدة، وقد أرسلت نيجيريا بالفعل ترشيحاتها. وأعرب عن بالغ خيبة أمل وفده للطريقة الانتقائية التي تتبع في نشر التعزيزات الحاسمة والوحدات المتخصصة في بعثات حفظ السلام، الأمر الذي ينتج عنه وقوع تأخيرات وإضعاف القدرات، ولا سيما في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوضح أن صون السلام والأمن مسؤولية جماعية، وهي تتطلب التعاون وقيام شراكة شفافة: وفي هذا الشأن، حث الدول الأعضاء على ممارسة الإرادة السياسية من أجل توفير تلك التعزيزات.

١٧ - وأضاف أن نيجيريا، باعتبارها من البلدان الأفريقية الرئيسية المساهمة بقوات، يسرها أن تلاحظ الاهتمام الذي

لآليات منع نشوب الأزمات وحلها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة لإدخال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ضمن عمليات حفظ السلام. ويمكن تحقيق نتائج ملموسة إذا أخذت في الاعتبار الجهود المبذولة من جانب مختلف الجهات الفاعلة، ومنها الفريق الاستشاري المخصص المعني بالبلدان الأفريقية الخارجة من صراعات التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن، وما يقدمه المجتمع المدني من آراء. وبوجه خاص، ينبغي إقامة شراكات جديدة في مجالات الإنذار المبكر، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات الوطنية؛ ومن شأن تنسيق أنشطة تلك الهياكل أن يكون مفتاحاً للنجاح.

١٢ - وختاماً، شدد على أهمية القيام في حينه بتسديد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات، وقال إن وفده يؤيد توصيات اللجنة الخاصة التي تفيد بذلك. وحث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في هذا الصدد، وفقاً للمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة.

١٣ - السيد حسن (نيجيريا): قال إنه رغم سرور نيجيريا للنجاح الذي حققته عمليات حفظ السلام في الآونة الأخيرة في أماكن مثل تيمور ليشتي وسيراليون وإرتريا وإثيوبيا، وفي بريفلاكا، فإنه يوافق في أنه لا يزال يتعين عمل الكثير. ذلك أن ازدياد الصراعات داخل الدول وفيما بينها، ولا سيما في أفريقيا، أمر يثير عميق القلق، شأنه في ذلك شأن ازدياد المد الإرهابي حول العالم، حيث ينسحب بآثار سلبية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلدان عديدة.

١٤ - وذكر أن وفده يشعر بقلق خاص تجاه ازدياد حدة التوتر في منطقة اتحاد نهر مانو، والتزاع في كوت ديفوار ومنطقة البحيرات الكبرى. وقال إن نيجيريا تكرر مطالبتها

٢٠ - وذكر أن وفده ولئن كان يشعر بالابتهاج للتحسن الذي طرأ على سرعة سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات، فإنه يحث على أداء كل التكاليف من أجل تمكين تلك البلدان من الوفاء بالتزاماتها الإدارية والتشغيلية في عمليات حفظ السلام. ومن نفس المنطلق، فإنه يطلب من كل الدول الأعضاء أن تدفع مساهماتها المعلقة السداد إلى الأمم المتحدة في حينه، وبالكامل، وبدون شروط، وهو ما يستلزمه تمكن الأمم المتحدة من الوفاء بالتزاماتها العالمية فيما يتعلق بصون السلام والأمن.

٢١ - وأعرب عن ترحيب نيجيريا بتعيين مستشارين عسكريين جدد من هولندا ونيجيريا، وفي هذا الشأن أعرب عن الأمل في أن تتاح الفرصة للمزيد من البلدان المساهمة بقوات، فضلا عن المزيد من الدول الأعضاء ذات التمثيل المنخفض أو غير المثلثة، لكي تشغل مناصب في إدارة عمليات حفظ السلام. وقال إن عملية التوظيف ينبغي أن تجرى وفقا لمبادئ الشفافية والتمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين؛ ويجب الإعلان عن جميع الشواغر ضمانا لتمتع المرشحين من كل الدول الأعضاء بتكافؤ الفرص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المناصب العسكرية العليا في الميدان ينبغي أن يشغلها كبار الضباط المنتمين إلى كتائب وطنية مشاركة في تلك البعثات.

٢٢ - السيد لامبا (ملاوي): قال إن وفده أيضا مسرور للتقدم الذي تحرزته إدارة عمليات حفظ السلام في تنفيذ بعض التوصيات الرئيسية الواردة في تقرير الإبراهيمي. وبالإضافة إلى ذلك أعرب للإدارة عن ثناء ملاوي على المهام التي نفذت بها في سيراليون والبوسنة والهرسك وأفغانستان، وأكد استمرار مساندة ملاوي لأنشطة حفظ السلام، مذكرا بأنها شاركت في عمليات حفظ السلام في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوسوفو. وأشار إلى أنه بالرغم من الاعتراف العريض بالحاجة إلى إضفاء الصبغة

يولى لتعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام، وهي تؤيد التوصية الداعية إلى وضع مقترحات محددة في عام ٢٠٠٣. وبالإضافة إلى ذلك فإنها تعتقد أن تقديم أفراد مجهزين ومدرّبين جيدا لحفظ السلام في أفريقيا أمر ينبغي أن يكون من الاهتمامات الرئيسية للجنة وإدارة عمليات حفظ السلام والشركاء. وفي هذا الصدد، فإنها تحث الأمين العام بقوة على أن يشكل فريقا عاملا لإعداد تقرير لكي تنظر فيه الدول؛ كما ينبغي إجراء مشاورات مع المنظمات الإقليمية.

١٨ - واستطرد قائلا إن تقديم التدريب مسألة حاسمة الأهمية بالنظر إلى الأحداث المؤسفة التي وقعت في الصومال ورواندا وسيراليون. وفي هذا الشأن، أعرب لدائرة التدريب والتكوين عن ثناء نيجيريا على ما تحرزته الدائرة من تقدم في وضع الصيغة النهائية للوحدات القياسية العامة للتدريب، كما أعرب عن ترحيب نيجيريا بمختلف المبادرات ذات الصلة، وقال إنها تتطلع إلى تضمين التقرير التالي للأمين العام وصفا مفصلا لذلك النظام.

١٩ - وأضاف أن نيجيريا ترحب أيضا بالتقرير المقدم من فرقة العمل على نطاق المنظومة المعنية باستراتيجيات سيادة القانون إلى اللجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن، وهي تعتقد أن إشراك الهيئات الحكومية وغير الحكومية والحكومية الدولية أمر لا غنى عنه لقيام استراتيجية فعالة وحسنة التنسيق لسيادة القانون. كما أنها ترحب بإعادة تشكيل وتعزيز وحدة أفضل ممارسات حفظ السلام، وتعتقد أن دورها ينبغي أن يوسع ليشمل عناصر من البعثات الحالية، بغية استخلاص الدروس التي يستفاد منها مستقبلا. ونيجيريا تعرب لوحدة أفضل الممارسات عن ثنائها لقيام الوحدة بوضع دليل عمليات الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لحفظ السلام بالرغم من العدد الضئيل لموظفيها.

في سيراليون وليبيريا ورواندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار إلى أن أعمال إدارة عمليات حفظ السلام يمكن أن تتعزز بممارسة التعاون مع المجموعات الإقليمية والجهات الفاعلة المحلية، مع تقديم الأمم المتحدة للدعم المالي وغيره من أنواع الدعم. وأعرب عن ترحيب ملاوي بإنشاء فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، وإن كانت تعتقد أنه ينبغي إضافة خبراء عسكريين وخبراء شرطة وغيرهم من الخبراء الأفارقة إلى موظفي المقرر العاملين في إدارة عمليات حفظ السلام.

٢٥ - وأضاف أن وفده يؤيد الدعوة إلى تقديم تدريب واف لأفراد حفظ السلام: فمن شأن تعزيز الكفاءة التقنية وتفهم الديناميات الثقافية والسياسية المحلية أن يرقى كثيرا بتبادل التعاون والثقة والاحترام بين أفراد حفظ السلام والسلطات المحلية والسكان المحليين. وملاوي تضم صوتها إلى صوت الوفود الأخرى في الإشادة بوجه خاص بالأفراد الذين يتولون حفظ السلام، رجالا ونساء، في جميع أنحاء العالم؛ كما أنها تذكر بالتقدير أولئك الذين ضحوا بأرواحهم أو تعرضوا للإصابة وهم يؤدون واجبهم.

٢٦ - السيد شارما (نيبال): قال إن مصائر كل الأمم والشعوب تتشابك في ظل العولمة: فالإرهابيون والبلطجية يتنقلون بين الأمم بنفس السهولة التي يتنقل بها التجار والسياح. ومنذ عام ١٩٥٨، ساهمت نيبال بما يربو على ٤٠.٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في بعثات لحفظ السلام في جميع أنحاء المعمورة، كان كثير منها ينطوي على تعقيد ومخاطر، وقد جاد ٤٣ من أبناء نيبال بأرواحهم وهو يؤدون واجبهم. على أنه بالرغم مما تحقق من إصلاحات رئيسية، فإن سجل الأمم المتحدة في حفظ السلام سجل مختلط. ولقد حققت عمليات حفظ السلام في العام

المؤسسية على ثقافة المنع داخل منظومة الأمم المتحدة وضمن سياق التعاون الإقليمي، فإن الكثير من أعمال حفظ السلام لا يزال يتم بعد وقوع الواقعة. وثمة حاجة ماسة إلى الانتقال من رد الفعل إلى المنع عن طريق توخي اليقظة والقيام بالانتشار السريع.

٢٣ - واستطرد قائلا إن ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في بعثات حفظ السلام والموظفين المرتبطين بهم يقتضي القيام على وجه السرعة بوضع آلية للتحقيق في ما يتعرضون له من اعتداءات ومحاكمة مرتكبيها. على أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعاون والدعم من جانب الدول المستضيفة لبعثات حفظ السلام. وأضاف أن ملاوي قلقة لحالات عدم الانضباط وسوء السلوك في صفوف بعض أفراد حفظ السلام، وهي ترحب بمقترحات وكيل الأمين العام الداعية إلى تشديد الانضباط وإجراء المشاورات المناسبة مع الدول الأعضاء ذات الصلة. ومن المهم أيضا عقد جلسات إحاطة وحلقات دراسية توجيهية مكثفة قبل التكليف بالمهمة، فضلا عن وضع مدونة لقواعد السلوك للأفراد الميدانيين. وقال إن وفده يرحب بفكرة اشتراك البلدان المساهمة بقوات في العمل مع إدارة عمليات حفظ السلام بشأن المسائل المتعلقة بالانضباط، وسداد تكاليف القوات، والمعدات المملوكة للوحدات، والانتشار السريع. وينبغي لمجلس الأمن أن ينسق عن كثب مع البلدان المساهمة بقوات بشأن مسألة مخزون الاحتياطي الاستراتيجي. وتدل تجربة ملاوي على أن الحال جرى على أن الفارق الزمني بين الاختيار والانتشار يكون طويلا على نحو غير مستحب.

٢٤ - وذكر أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكرس اهتماما وموارد أكبر لتطوير قدرات أفريقيا في مجال حفظ السلام، حيث أن أفريقيا هي أكثر مناطق العالم تأثرا بالصراعات والحروب الأهلية. وفي هذا الشأن أشار المتكلم إلى الأداء الحميد للمجموعات الإقليمية الأفريقية في فض الصراعات

إشاعة مناخ من التعاون الصادق بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة. ويجب الاهتمام الشديد بالمنع في عملية بناء السلام.

٢٨ - السيدة أنتونييفيتش (يوغوسلافيا): قالت إن وفدها يرحب بمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بشأن تعزيز الآلية القائمة للتعاون بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة. ومن شأن دخول وحدة أفضل ممارسات حفظ السلام مرحلة التشغيل الكامل، المقرر أن يتم في نهاية العام، أن ينهض بقدرات التخطيط والتحليل الاستراتيجيين في إدارة عمليات حفظ السلام. ويتساوى مع ذلك في الأهمية أن يتم تعزيز التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام وسائر جهات الأمانة العامة. وأضافت أن وفدها بحث أيضا الأمانة العامة على أن تواصل أعمالها الخاصة بتحقيق الانتشار السريع والفعال، وعلى أن تواصل مشاوراتها مع الدول الأعضاء في هذا الشأن.

٢٩ - وأوضحت أن عناصر بعثات حفظ السلام الجديدة الأوسع نطاقا والأكثر تشابكا يجب أن تحدد بوضوح في ولايات حفظ السلام. وسيكون للتعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية فائدته في بلوغ تلك الغاية شريطة أن تكون اختصاصات كل منهما واضحة وغير متداخلة.

٣٠ - وأضافت أن يوغوسلافيا مستعدة للمساهمة بقوات وبشرطة مدنية في عمليات حفظ السلام. وقد قدمت في الآونة الأخيرة مراقبين عسكريين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وباعتبار يوغوسلافيا البلد المضيف لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو فإنها شديدة الاقتناع بأنه يجب على الأمم المتحدة والبلدان المضيئة أن تتعاون من أجل التصدي بفعالية للمسائل الأساسية في مجال منع الصراع والتعمير بعد انتهاء الصراع. وقد اضطلعت

الماضي بنجاحات مشجعة؛ كما استفادت إدارة عمليات حفظ السلام من الوظائف الجديدة ومن تحسن التوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي، وتمكنت بلدان نامية عديدة من زيادة مستوى الدعم الذاتي للقوات. غير أنه لا يزال يتعين عمل الكثير. فمجلس الأمن لا يتميز بدرجة كافية من الشفافية ولا يجري سوى القليل جدا من المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. وهناك بعثات عديدة تفتقر إلى مقاييس واضحة للأداء وإلى استراتيجيات للانسحاب؛ والكثير منها أسيء التخطيط له كما أنه سيء الإدارة. ولقد ظهرت أربع نواح رئيسية مثيرة للقلق: السلوك غير اللائق من جانب أفراد حفظ السلام؛ واستبعاد البلدان الفقيرة التي تعجز قواها عن الدعم الذاتي؛ والتأخير في سداد تكاليف القوات والمعدات؛ والأهم من ذلك كله تعيين كبار المسؤولين من بين مواطني البلدان المتقدمة بينما تقوم الدول الفقيرة بالأعمال التي تنطوي على مخاطر.

٢٧ - ومضى قائلا إن تناول هذه المسائل الخطيرة يقتضي تنفيذ تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام تنفيذا تاما. ويجب وضع قواعد واضحة للاشتباك ومدونة لقواعد السلوك للقوات ولسائر الموظفين. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة الجهود لمساعدة البلدان النامية على تدريب القوات والاحتفاظ بالقدرة على الانتشار السريع؛ ويجب أن تمنح أولوية للبلدان الفقيرة في سداد تكاليف القوات والمعدات؛ كما يجب أن تسرع بإجراءات تعيين موظفين في المناصب الشاغرة، مع كفالة التمثيل العادل والمتوازن لأبناء جميع البلدان في المناصب العليا. وينبغي لمجلس الأمن أن يسعى إلى تحسين مشاوراته وتنسيقه مع البلدان المساهمة بقوات، وفقا لقراره ١٣٥٣ (٢٠٠١). ويجب على الدول الأعضاء أن تدفع المبالغ المستحقة عليها في حينه وبالكامل وبدون شروط. ويجب إعادة النظر في مسألة سلامة وأمن أفراد حفظ السلام، وهيكل استحقاقهم وتعويضهم. ويجب

الثاني لإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية. كما أن البرلمان السلوفاكي اعتمد تشريعا في الآونة الأخيرة يميز اشتراك ضباط الشرطة المدنية السلوفاك في عمليات حفظ السلام.

٣٣ - وختاما، أعرب عن ترحيبه بتوصية اللجنة الخاصة الداعية إلى تخصيص يوم ٢٩ أيار/مايو للاحتفال باليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وقال إن سلوفاكيا بصفتها بلدا ميني بخسارة عدد من جنوده وهم يخدمون تحت لواء الأمم المتحدة فإنها تؤيد تماما مشروع القرار المقدم من أوكرانيا بعنوان "اليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة" (A/C.4/57/L.8) كما أنها من المشاركين في تقديمه.

٣٤ - السيد دي سيلفا (سري لانكا): قال إن عمليات حفظ السلام يجب أن تحترم مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ويجب فيها أن تؤدي في خاتمة المطاف إلى إجراء تسوية سياسية. وتكفل هذه العمليات بالنجاح يستلزم التخطيط ورصد الميزانيات لها بعناية كما يستلزم أن تكون لها ولاية محددة بوضوح وواقعية يتجلى فيها التشديد الجديد على المصالحة وإقامة المؤسسات الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان وسيادة القانون وتعبئة المساعدة الاقتصادية الدولية من أجل تشجيع السلام والتعمير وبناء الدولة.

٣٥ - وأضاف أن استمرار النقص في عدد القوات اللازمة لعمليات حفظ السلام يمكن أن يؤدي إلى الإطاحة بجهود حفظ السلام؛ وحث البلدان القادرة على توفير القوات اللازمة على أن تفعل ذلك. وقال إن القوات يجب أن تستمد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا. وسيتيسر أمر الانتشار السريع بمشاركة البلدان التي تتوفر لديها القدرة اللازمة. وأشار إلى أن مساهمة سري لانكا كبلد مساهم

يوغوسلافيا بعدد من التدابير المحددة لمساعدة بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو على الوفاء بولايتها، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وقامت في عام ٢٠٠١ بالتوقيع على الوثيقة المشتركة التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه ذلك التعاون.

٣١ - السيد دروبا (سلوفاكيا): أعرب عن ترحيبه بالتقدم المحرز في جوانب عديدة في مجال الانتشار السريع، وقال إن وفده ولن كان يؤيد التغييرات التي أدخلت في الآونة الأخيرة على نظام الأمم المتحدة للترتيبات الاحتياطية، فإن بلده لا يمكنه أن يخصص وحدات لهذا الغرض قبل أن تكتمل العملية الجارية التي يقوم فيها بتجديد قواته المسلحة.

٣٢ - وأعلن أن التزام سلوفاكيا بالمشاركة في العمليات المتعددة الجنسيات لحفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية التزام تنص عليه الاستراتيجية العسكرية التي اعتمدها برلمان سلوفاكيا في الآونة الأخيرة. ورغم المهام الباهظة التي تنطوي عليها عملية الإصلاح الجارية للقوات المسلحة لسلوفاكيا، فإنها تساهم بجنود ومراقبين عسكريين ومعدات في سبع عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ويربو عدد جنودها المنتشرين حاليا في عمليات حفظ السلام على ٦٠٠ فرد وبذلك تكون مشاركتها قد زادت ما يربو على ستة أضعاف في السنوات الثلاث الأخيرة. ووحدات المشاة التابعة لها تشارك في بعثتين هامتين هما: قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأضاف أن وفده يرحب على وجه الخصوص بالتقرير الأخير المقدم من الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس (S/2002/977)، ويشعر بسرور خاص لأن وحدة سلوفاكيا لإزالة الألغام العاملة في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا قد وقع عليها الاختيار لكي تضطلع بالمهام الرئيسية لإزالة الألغام تدعيما لعملة ترسيم الحدود. كما يسره أن بلده تمكن من تقديم مرافق مستشفى من المستوى

أحيط علما بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٣٩ - اعتمد مشروع القرار A/C.4/57/L.8.

٤٠ - السيد غينيو (وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام): نوه بما يقدمه حفظة السلام من مساهمات، بما في ذلك عديدون منهم جادوا بأرواحهم وهم يقومون بالخدمة في الأمم المتحدة، وأعرب عن ترحيبه باعتماد مشروع القرار الذي يقرر الاحتفال باليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وكذلك بالقرار الذي ينص على منح ميدالية همرشولد لكل من جاد بروحه. وقال إن عمليات حفظ السلام هي أقوى تعبير عن التضامن الدولي من جانب الدول الأعضاء، وإن التضامن هو مفتاح كفالة شرعية وقوة تلك العمليات. كما تجلّى ذلك التضامن في مناقشات اللجنة. وأعلن أن التعليقات والمخاوف التي أبدتها أعضاء اللجنة ستكون محل اعتبار من جانبه في جهود الإصلاح الجارية لعملية حفظ السلام. وذكر أنه تم إحراز تقدم ولكن لا يزال يبقى عمل الكثير في إطار عملية ستكون متطورة باستمرار لمواجهة ما يستجد من تحديات تتطلب التصدي لها.

٤١ - السيد ميكيل (إسرائيل): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إن مما يؤسف له أن ممثلي لبنان والجمهورية العربية السورية قد استغلا مناقشة حول عمليات حفظ السلام من أجل توجيه سيل من الاتهامات إلى إسرائيل لا يقوم عليها دليل. فالثابت من الحالة القائمة في الشرق الأوسط وفي جنوب لبنان أن عمليات حفظ السلام لا يمكن أن تنجح إلا إذا احترمت الحكومات التزاماتها. وأشار إلى أن إسرائيل انسحبت من جنوب لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٠، امتثالا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وفيما يتعلق بمزارع شبعا، ذكر أن موقف الأمم المتحدة هو أن مزارع شبعا لا تقع في الجانب اللبناني من الخط الأزرق. وقال إن على حكومة

بالقوات مساهمة متواضعة؛ ورحب بالجهود المبذولة لتوحيد أساليب التدريب في المراكز الوطنية والإقليمية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز قدرة بلدان مثل سري لانكا على المساهمة بقوات. ورحب أيضا بالأعمال التي تضطلع بها وحدة أفضل ممارسات حفظ السلام في ظل ظروف صعبة، وحث على اتخاذ إجراءات تصحيحية بشأن المشاكل التي تحدت، وقال إنه يترقب نشر دليل عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد التابعة للأمم المتحدة.

٣٦ - وأضاف أن الآثار الضارة التي تتعرض لها البلدان الثالثة، وبخاصة البلدان النامية، من جراء الجزاءات وإجراءات الإنفاذ مسألة يجب أن تكون محل بحث وينبغي النظر في اتخاذ تدابير تعويضية لدى صياغة ولايات حفظ السلام. وذكر أن الزيادة في عدد العمليات وتنامي تكاليفها البشرية والمادية أمر أدى إلى فرض قيود قاسية على موارد المنظمة؛ ويجب على الدول الأعضاء أن تدفع الاشتراكات المقررة عليها في حينه لكفالة التمويل الكافي لعمليات حفظ السلام.

مشروع القرار A/C.4/57/L.8: اليوم الدولي لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة

٣٧ - السيد كوليك (أوكرانيا): عرض مشروع القرار، فقال إن وفود بلغاريا وبولندا وبيلاروس وتونس ورومانيا والسويد وقيرغيزستان والمغرب قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار؛ وأعرب عن الأمل في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٣٨ - الرئيس: أعلن أن وفود إثيوبيا وأستراليا وإسرائيل وإندونيسيا وبنن وسلوفينيا والسنغال وسيراليون وغانا وفرنسا وفيجي وكرواتيا وكوت ديفوار والكونغو ومالي وماليزيا ومنغوليا وموزامبيق وموناكو وهاييت وهولندا قد انضمت أيضا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار. وقال إنه

و٣٣٨ (١٩٧٣)؛ وأن الفترة من عام ٢٠٠٠ شهدت تكرار وقوع ١٧ انتهاكا جويًا وبريًا وبحريًا للأراضي اللبنانية، تعرضت فيها مرافق الأمم المتحدة للضرر ومئات اللبنانيين للقتل.

٤٤ - السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارسة لحق الرد، فشدد على الدور المعترف به الذي يقوم به بلده في صياغة واعتماد قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن تدابير مكافحة الإرهاب، بالمقارنة بما تبديه إسرائيل من ازدراء بـ ٢٩ قرارا لمجلس الأمن تطلب انسحابها من الأراضي المحتلة، وانتهاكها لقرارات عديدة أخرى تطلب وضع نهاية للمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية. وقال إن الاحتلال الأجنبي لم يكن معروفا في الشرق الأوسط قبل إسرائيل، التي هي دولة تقوم على الإرهاب ويتميز تاريخها بالمذابح الدموية، التي لا تزال مستمرة حيث يشهد كل يوم مقتل عشرات الفلسطينيين.

٤٥ - واستطرد قائلاً إن وجود الجمهورية العربية السورية في لبنان بدأ استجابة لطلب رسمي تلقته من الحكومة اللبنانية بأن تتدخل لحماية مصالح لبنان وضمان استقلال أراضيها. وقد مكن ذلك التدخل من إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية. وبرغم ما تدعيه إسرائيل، فما من حكومة واحدة في العالم لم تعترف بحكومة لبنان الحالية. أما الأمر الذي تعترض عليه إسرائيل في الواقع فهو علاقات الدم وحسن الجوار الوثيقة القائمة فيما بين البلدان العربية. وباعتبار أن إسرائيل هي السلطة التي احتلت جنوب لبنان في السابق لمدة ٢٢ عاما فإنه لا يحق لها أن تتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية.

٤٦ - السيد ميكيل (إسرائيل): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إنه يعتبر إشارة ممثل لبنان إلى الوجود الإسرائيلي في لبنان لمدة ٢٢ عاما بمثابة اعتراف بأن إسرائيل قامت حقا بمغادرة البلد منذ سنتين، أي في عام ٢٠٠٠، رغم محاولاته

لبنان أن تفي بالتزاماتها، وأن تسحب قواتها المسلحة حتى الخط الأزرق وتمنع الأنشطة الإرهابية من جانب حزب الله عبر الخط الأزرق لأنها تشكل تهديدا مستمرا للسلام والأمن الدوليين. وبطبيعة الحال فإن حرية العمل تمتنع عليها بسبب وجود ٣٠ ٠٠٠ جندي سوري؛ وينبغي بالمثل للجمهورية العربية السورية، وهي الطرف الذي يمتلك أكبر سلطة في المنطقة، أن تحترم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومنها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن الإرهاب الدولي. ولو كانت حكومتا لبنان والجمهورية العربية السورية مهتمتين حقا بالسلام والأمن الدوليين فعليهما أن تتحاشيا إطلاق مزاعم لا أساس لها، وأن تتقيدا بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٤٢ - السيد عساف (لبنان): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إنه يريد أولا أن يعرب عن تقديره لجهود إدارة عمليات حفظ السلام، وأن يعرب عن هذا التقدير بوجه خاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، والبلدان التي تساهم بقوات في تلك العملية، و٢٤٤ من أفراد حفظ السلام جادوا بأرواحهم أثناء عملهم في تلك البعثة. واستدرك قائلاً إنه مندهش لأن ممثل إسرائيل قد أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد لكي يشير إلى أقوال زعم أن المتكلم أدلى بها أثناء مناقشات اللجنة. وقال إنه واثق من أن المحاضر الرسمية للجنة كفيفة بإثبات أنه لم يقل شيئا يبرر ممارسة حق الرد على هذا الوجه.

٤٣ - واستطرد قائلاً إنه ردا على الاتهامات الطائشة الموجهة من وفد إسرائيل، فإنه يريد إن يشير إلى أن حفظة السلام لم يوفدوا إلى لبنان إلا نتيجة لاحتلال إسرائيل لجنوب لبنان، وأن إسرائيل أجبرت على الانسحاب في عام ٢٠٠٠ بفضل المقاومة اللبنانية طويلة الأمد، حيث تم ذلك الانسحاب بعد احتلال دام ٢٢ عاما؛ وأما ما تتبجح به إسرائيل من امتثالها لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) فإنه لا ينفي حقيقة أنها لا تزال تزدري بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧)

الأمن وتعترف كل الدول بأنه بلد معتمد. ولذلك فإن من الفاضح أن يكون ممثل إسرائيل هو الذي ينبري للمطالبة باحترام قرارات مجلس الأمن. ومن الطبيعي أن تغضب إسرائيل لتعرضها للهزيمة على يد حركة مقاومة صغيرة وبطولية تسعى إلى تحرير أرضها. وفيما يتعلق بوجود إرهابيين في بلده، فقد اعترف بأن من المعروف أن بعض الإرهابيين المطلوبين يختبئون في مخيم للمبشرين الفلسطينيين يقع في جنوب لبنان، ولكن بالنظر إلى طبيعة ذلك المخيم فإن حكومته لا يمكنها الوصول إليهم ولم تتمكن من تقديمهم للمحاكمة.

٥٠ - السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إن الجمهورية العربية السورية موجودة في لبنان بموجب اتفاقات مبرمة بين الحكومتين، في حين لا يحق لإسرائيل أن تتدخل في الشؤون الداخلية للبنان وأن تلحق الأذى بمواطنة ومدنه؛ ولولا المقاومة التي أبدتها الشعب اللبناني لما أنهت إسرائيل احتلالها. كما أن إسرائيل لم تفرج بعد عن عشرات من السجناء اللبنانيين في إسرائيل، وعليها أن تنهي احتلالها لكل الأراضي العربية، وإلا فلن تقوم للسلام قائمة في الشرق الأوسط. وأضاف أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تمارس إرهاب الدولة وتقوم بقتل الآلاف. وهي تدعي أنها دولة ديمقراطية ولكن الديمقراطية يجب أن تمارس أيضا في العلاقات بين الدول.

٥١ - السيد بوزاي (تركيا): تكلم ممارسة لحق الرد، فأبدى الأسف للآراء المشوهة التي أدلى بها ممثل قبرص، وأشار إلى أن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يتم الاضطلاع بها في قبرص منذ عام ١٩٦٤ لحماية السكان القبارصة الأتراك من العدوان القبرصي اليوناني. وأضاف أنه لا يريد أن يأخذ من وقت اللجنة أكثر من ذلك ولكنه يريد أن يعلن أن الجمهورية التركية لشمال قبرص سترد في الوقت المناسب.

لإخفاء هذه الحقيقة. وأضاف أن تصرفات لبنان نفسه تنطوي على تجاهل شنيع لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١): فهو يقدم الدعم لحركة حزب الله الإرهابية، التي هي السبب الرئيسي لاستمرار عدم الاستقرار في جنوب لبنان ومصدر خصيب للاعتداءات التي تقع في عدة بلدان؛ وهو يقوم بتمويل جماعة إرهابية لبنانية-فلسطينية يختبئ زعيمها في معسكر يقع في جنوب لبنان؛ وما يدعو إلى أشد الانزعاج أنه يقوم، بناء على الأدلة التي تتداولها تقارير تتزايد عددا، بتوفير ملاذ آمن لمجندي القاعدة الذين يتزعمهم الإرهابي المسؤول عن المؤامرات التي حيكت في عام ١٩٩٩ ضد أهداف تابعة للولايات المتحدة وإسرائيل في الأردن، حيث سبق له أن سمح للقاعدة بإنشاء هياكل أساسية واسعة النطاق بالقرب من صيدا.

٤٧ - واستطرد قائلا إنه فيما يتعلق بالحكومة السورية، فإن سوريا واحدة من أنشط الدول في تبني الإرهاب، حتى الموجه منه ضد شعبها نفسه. ووصف الجمهورية العربية السورية بأنها نظام ديكتاتوري وحشي ودولة بوليسية، وتواصل دعم الإرهاب منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مع أنها تحتل مقعدا في مجلس الأمن.

٤٨ - وأضاف أن الوقت قد حان لكي يكف النظام العميل القائم في بيروت وحكومة الجمهورية العربية السورية عن الاتهامات الموجهة منهما على غير أساس، والوفاء بالالتزامات الواقعة على عاتقهما بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

٤٩ - السيد عساف (لبنان): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إن الاتفاقات المبرمة بين الجمهورية العربية السورية ولبنان تخصهما وحديهما ولا تخص إسرائيل. ورغم أنه شخصيا لم ينطق بالأقوال التي تنسبها إليه إسرائيل، فإنه يرى أن من المستحيل عدم توجيه النقد إلى بلد تعترف قرارات مجلس

٥٢ - السيد مينيلو (قبرص): تكلم ممارسة لحق الرد، فقال إنه في ظل ظروف التمرد المسلح التي قامت في البلد في عام ١٩٦٣، من المحتمل جدا أن تكون قد وقعت تجاوزات في كلا الجانبين. أما رواية الوفد التركي للأسباب التي حدثت إلى إنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص فيناقضها ما قاله الأمين العام بعد سنة من ذلك عندما وصف القيادة التركية بأنها تأخذ على عاتقها التزاما بالفصل ماديا وجغرافيا بين الطائفتين القبرصيتين التركية واليونانية كهدف سياسي، مما يترتب على ذلك من انعزال ذاتي من جانب القبارصة الأتراك.

٥٣ - واستطرد قائلا إن ما يسمى "الجمهورية التركية لشمال قبرص" - التي هي في واقع الأمر حكومة محلية تابعة لتركيا في قبرص المحتلة لا يعترف بها أحد غير تركيا - قد وصفت في قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) بأنها تفتقر إلى الصحة القانونية، وقد طُلب التمثيل التركي هناك بأن ينسحب من قبرص. ومن ثم فإن ما دأبت عليه تركيا من تعميم رسائل من الكيان غير الشرعي بوصفها من وثائق الأمم المتحدة - وما أعلنته توا من انعقاد نيتها على عمل ذلك في اللجنة نفسها - إنما هو سوء استغلال لما تتمتع به من امتيازات باعتبارها دولة عضوا. وتحسن تركيا صنعا إذا هي سحبت قوات الاحتلال التابعة لها وسمحت للقبارصة الأتراك واليونانيين على حد سواء بالعيش في سلام.

٥٤ - الرئيس: قال إن اللجنة ستعلق نظرها في البند ٧٨ من جدول الأعمال إلى أن تقوم، في أوائل العام الجديد، بتناول تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/١٥.